ارتفعت بنسبة 19.4 في المئة مقارنة بشهر ديسمبر

«الشال»: 530 مليون دينار تداولات سوق العقار في يناير الماضي

■ 354.5 مليون دينار قيمة مساهمة بيوع السكن الخاص نمت بنسبة 66.9 في المئة من جملة قيمة البيوع

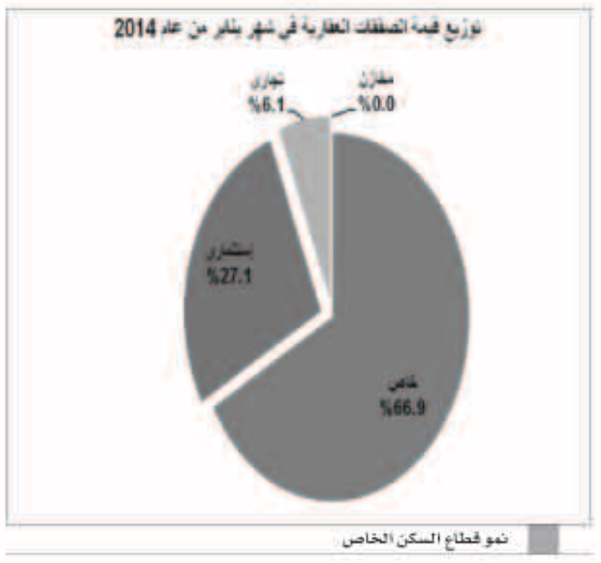

نمو قطاع السكن الخاص

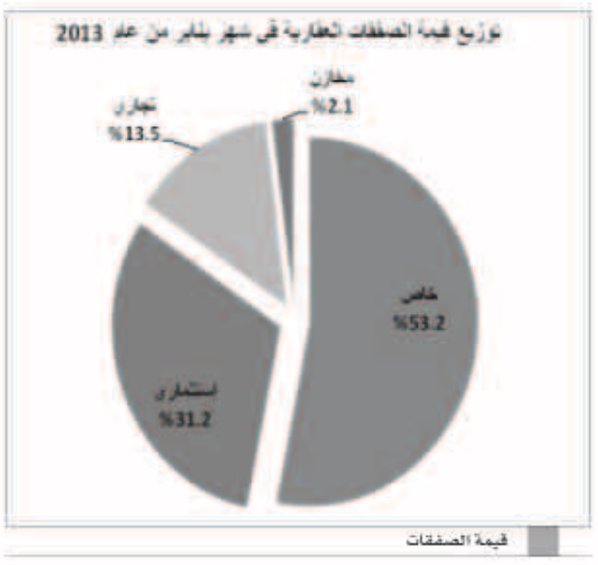

قيمة الصفقات

■ عزوف المستثمرين عن التداول في «الاستثماري» لصالح «السكن الخاص» لأغراض مضاربية

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي تشير آخر البيانات المتوفرة من وزارة العدل -إدارة التسجيل العقاري والتوثيق- لشهر يناير 2014 إلى ارتفاع في سيولة سوق العقار، مقارنة بما كانت عليه في ديسمبر 2013. فقد بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات نحو 530 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بما نسبته 19.4 في المئة مقارنة بسيولة شهر ديسمبر 2013، البالغة نحو 444.1 مليون دينار كويتي. وتوزعت تداولات يناير ما بين نحو 515.2 مليون دينار كويتي، عقوداً، ونحو 14.8 مليون دينار كويتي، وكالات، وارتفعت، بشكل ملحوظ مساهمة قيمة بيوع نشاط السكن الخاص، من جملة قيمة البيوع، إذ بلغت نحو 354.5 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 66.9 في المئة من جملة قيمة البيوع، مقارنة بـ 37.1 في المئة في ديسمبر 2013، عندما بلغت نحو 165 مليون دينار كويتي، أي إنها حققت ارتفاعاً مطلقاً بلغت نسبته 114.9 في المئة، وارتفاعاً في مساهمتها في الإجمالي. وبلغت قيمة بيوع السكن الاستثماري نحو 143.4 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 27.1 في المئة من جملة قيمة البيوع، مقارنة بـ 54.9 في المئة في ديسمبر 2013، عندما بلغت نحو 243.9 مليون دينار كويتي، أي إنها حققت انخفاضاً مطلقاً قاربت نسبته 41.2- في المئة وانعكس انخفاضاً حاداً على مساهمتها في الإجمالي. وبلغت قيمة بيوع النشاط التجاري نحو 32.1 مليون دينار كويتي، إذ انخفضت مساهمتها النسبية من جملة البيوع، إلى نحو 6.1 في المئة ، مقارنة بنحو 7.9 في المئة في ديسمبر 2013، بينما انخفضت قيمتها المطلقة بنسبة قاربت 8.7- في المئة ، عن مثيلتها المسجلة في ديسمبر 2013، ولم تتم أي صفقات على نشاط المخازن في يناير 2014.

وأضاف التقرير عند مقارنة تداولات يناير 2014 بمثيلتها، للشهر نفسه من السنة الفائتة «يناير 2013»، نلاحظ، أيضاً، ارتفاعاً في سيولة السوق العقاري، إذ ارتفعت قيمة هذه التداولات من نحو 302.7 مليون دينار كويتي، في يناير 2013، إلى نحو 530 مليون دينار كويتي، بارتفاع بلغت نسبته 75.1 في المئة . وطال الارتفاع السكن الخاص والاستثماري، وبنسبة بلغت نحو 120 في المئة و52 في المئة ، على التوالي. واستحوذ مكوناً السكن، الخاص والاستثماري، في يناير 2014، على نحو 93.9 في المئة من سيولة السوق العقاري، مقارنة بـ 84.4 في المئة في يناير 2013.

وبمقارنة تداولات آخر اثني عشر «12» شهرا «فبراير 2013 - يناير 2014» بتداولات الفترة «فبراير 2012 - يناير 2013»، نلاحظ أن قيمة تداولات العقود والوكالات، بين فبراير 2013 ويناير 2014، قد بلغت نحو 4.2 مليارات دينار كويتي، فيما بلغت نحو 3.3 مليارات دينار كويتي، خلال الفترة «فبراير 2012 - يناير 2013»، أي إنها حققت ارتفاعا نسبته 26.5 في المئة .

وتابع لا نعرف بعد ما إذا كان الارتفاع في السيولة مع الانحياز الشديد لنشاط السكن الخاص يعني تغيراً أصيلاً في اتجاهات السوق نحو الشراء للمستخدم النهائي أي لأغراض السكن، مصاحبا عزوف عن التداول الاستثماري، فشهر واحد لا يكفي لاستخلاص اتجاهات، كما إن الاتجاه يوحي إلى التفضيل الحاد لنشاط السكن الخاص لأغراض مضاربية، وربما ضارة، ولكنه قد لا يستمر أيضاً.

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي مختلطا، إذ انخفض مؤشر الكمية المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفع مؤشر القيمة المتداولة، وقيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 467.6 نقطة وبارتفاع بلغت قيمته 7.5 نقاط ونسبته 1.6 في المئة عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وبارتفاع بلغ قدره 12.9 نقطة، أي ما يعادل 2.8 في المئة عن إقفال نهاية عام 2013.

هناك تهديد مسلط عليها من شركات التأمين بعدم تجديد بوليصاتها

وضع «الخطوط الكويتية» خطر وتجديد الأسطول يحافظ على سمعة الكويت

■ «المؤسسة» أمامها شهران لتعالج أوضاعها ويجب التوافق على إلغاء القانون الجديد أو تعديله قبل ان تكون التكاليف غير محتملة

أضاف التقرير التقرير لم نسمع مبرراً أو اعتذاراً مستحقاً من الحكومة الكويتية لفشلها في تطبيق قانون تخصيص الخطوط الجوية الكويتية رقم 2008/6 الذي تم إقراره في يناير 2008، وإنما أصدرت مرسوماً بقانون في عام 2012 ثم قانوناً آخر جديداً في 21 يناير 2014 بتخصيص الكويتية، والقانون الجديد يعطي سلطات إضافية للحكومة في مشروع التخصيص. وحتى قبل نشر التشريع الجديد في «الكويت اليوم»، تحرك مجلس الأمة الذي أعطى الحكومة تفويضا بإعادة بناء أسطولها، لينتفض ويطعن بأمانتها ويشكل لجنة تقصي حقائق في سلامة اولى صفقاتها لإعادة البناء، وهناك خبر، أيضا، بأن تحقيقا تجريه الهيئة العامة للاستثمار -الجمعية العامة للشركة- في بنود الصفقة.

وقال التقرير كيف يمكن لأحد، ونقصد أي أحد نظيف، أن يعمل في مثل هذه البيئة المريضة، فأساس التفويض للحكومة بإعادة البناء يفترض القبول بمبدأين، الأول هو كفاءة الحكومة أي قدرتها على اختيار نموذج الأعمال الصحيح للشركة وبالتكلفة المناسبة مع احتمالات النجاح المرتفعة، والثاني، هو الأمانة في دراسة وتنفيذ مشروع إعادة البناء.

وأشار تشكيل لجنة تقصي حقائق، حتى قبل أن يجف حبر التفويض الممنوح للحكومة، يناقض المبدأين، ومن حق أي مواطن أن يتساءل عن مبررات منح التفويض وبقانون ملزم رغم أن القانون لم يعد محترما، لا قبل 6 سنوات ولا الجديد.

وتابع نعود إلى أساس النقاش الذي بدأناه قبل أكثر من عقد من الزمن، ويستند إلى مبدأ واحد، وهو أن فاقد الشيء لا يمكن أن يعطيه، وأن أية سلطة تعطى للحكومة لإعادة بناء الخطوط الجوية الكويتية مآلها الفشل. ولا يحتاج الأمر إلى الكثير من الذكاء للخلوص إلى هذه النتيجة، فالخطوط الجوية الكويتية ليست جزءاً من مشروع رؤية للدولة حتى تحتضنها الحكومة كما في حالتي الإمارات وقطر، ولو كانت الحكومة تعرف إدارة مشروع طيران تجاري، لما آلت أوضاع الخطوط الجوية الكويتية إلى حالتها المزرية الحالية. وفي عامي 2013 و2014، فقط، عندما أصبحت البيئة السياسية صديقة وموالية للحكومة، أقالت مجلس إدارة بالكاد تم تشكيله، وشكل مجلس الأمة لجنة تقصي حقائق في أول مشروع لمجلس الإدارة الجديد، ومن يدري، فقد لا يستمر مجلس الإدارة الحالي طويلا، بما يكفي لتنفيذ أي صفقة.

ووضع الخطوط الجوية الكويتية، حاليا، خطر على الأرواح وعلى سمعة الكويت، فغالبية طائراتها بعمر افتراضي منته، وهناك تهديد مسلط عليها من شركات التأمين بعدم تجديد بوليصاتها ومن بعض مطارات العالم بعدم استقبال بعض طائراتها، وأمامها أقل من شهرين لتعالج أوضاعها. والمفاوضون نيابة عنها والطرف الآخر المؤجر أو البائع، في وضع بائس، فهم لا يعرفون ما إذا كان ما يتم الاتفاق عليه سوف يمضي أم يُعطل، ومثل هذا الوضع البائس ما هو إلا إفراز طبيعي للإصرار على الخطأ. ومن الأفضل، ما دام في الوقت متسع، التوافق على إلغاء القانون الجديد أو تعديله جوهريا قبل بلوغ مرحلة قد تكون تكاليفها غير محتملة، ويصبح مصير القانون الجديد مصير القانون رقم 2008/6، ولكن بعد الكثير من الأذى غير الضروري.

بارتفاع مقداره 5.4 ملايين دينار

35.4 مليون دينار أرباح «الأهلي» خلال العام الماضي

■ المصروفات التشغيلية للبنك تراجعت بقيمة 1.95 مليون دينار وبلغت 34.08 مليوناً

صافي الربح

قال الشال: أعلن البنك الأهلي الكويتي نتائج أعماله، للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك -بعد خصم الضرائب وأتعاب أعضاء مجلس الإدارة- قد بلغ ما قيمته 35.43 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 5.4 ملايين دينار كويتي، أي ما نسبته 18 في المئة ، مقارنة بنحو 30.03 مليون دينار كويتي، في عام 2012. ويعود السبب الرئيس في ارتفاع ربحية البنك إلى تراجع جملة المصروفات التشغيلية بنحو 1.95 مليون دينار كويتي وانخفاض مخصص خسائر الانخفاض في القيمة بنحو 3.4 ملايين دينار كويتي، حين بلغت نحو 44 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 47.4 مليون دينار كويتي، في الفترة نفسها من العام السابق.

وأضاف التقرير تراجع صافي إيرادات الفوائد بنحو 518 ألف دينار كويتي، أي ما نسبته 0.6 في المئة ، وصولاً إلى 83.80 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 84.32 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2012، وذلك بسبب تراجع جملة إيرادات الفوائد بنحو 11.2 مليون دينار كويتي، أي نحو 9.6 في المئة ، وصولاً إلى 105.6 ملايين دينار كويتي، مقارنة بنحو 116.8 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2012. وهو تراجع أعلى من تراجع مصروفات الفوائد البالغ نحو 10.7 ملايين دينار كويتي، وصولاً إلى 21.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 32.5 مليون دينار كويتي، في الفترة نفسها من العام السابق. وتراجعت جملة الإيرادات التشغيلية، حين بلغت نحو 2115.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 116.45 مليون دينار كويتي، أي إن هذه الإيرادات انخفضت بما قيمته 827 ألف دينار كويتي، وذلك نتيجة تراجع بند صافي إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 1.4 مليون دينار كويتي، إلى نحو 22 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 23.4 مليون دينار كويتي، نهاية عام 2012. وتراجع، بند صافي أرباح تحويل العملات الأجنبية بنحو 630 ألف دينار كويتي، إلى نحو 2.77 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.40 ملايين دينار كويتي، في عام 2012، بينما ارتفع بند الإيرادات المحققة من بيع الاستثمارات في الأوراق المالية بنحو 609 آلاف دينار كويتي، إلى نحو 2.22 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 11.6 مليون دينار كويتي، في العام الذي سبقه. وارتفع، بند حصة في نتائج شركة زميلة بنحو 1.1 مليون دينار كويتي، إلى نحو 1.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 667 ألف دينار كويتي في العام السابق، وذلك نتيجة زيادة حصة الملكية في شركة كريدت وان القابضة من 35 في المئة إلى 40 في المئة خلال عام 2013.

وبين تراجعت جملة مصروفات التشغيل للبنك بما قيمته 1.95 مليون دينار كويتي، كما أسلفنا سابقا، عندما بلغت نحو 34.08 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 36.03 مليون دينار كويتي، في عام 2012، حيث انخفض بند مصروفات موظفين بنحو 3.3 ملايين دينار كويتي، وصولا إلى 19.99 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 23.29 مليون دينار كويتي في الفترة نفسها من العام السابق. بينما ارتفع بند مصروفات تشغيلية أخرى واستهلاك بنحو 1.4 مليون دينار كويتي، حين بلغ 14.1 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 12.7 مليون دينار كويتي، في نهاية العام الذي سبقه. وحققت جملة المخصصات انخفاضا بنحو 3.4 ملايين دينار كويتي، أو ما نسبته 7.2 في المئة ، عندما بلغت نحو 44 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 47.36 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2012، وبذلك، ارتفع هامش صافي الربح، حين بلغ نحو 33.5 في المئة ، بعد أن بلغ نحو 25.7 في المئة ، خلال الفترة المماثلة من عام 2012.

باعوا أسهماً بقيمة 418.957 مليون دينار

57.8 في المئة نسبة تداولات الأفراد بالبورصة

■ قطاع المؤسسات والشركات استحوذ على 21.7 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة بقيمة 157.387 مليون دينار

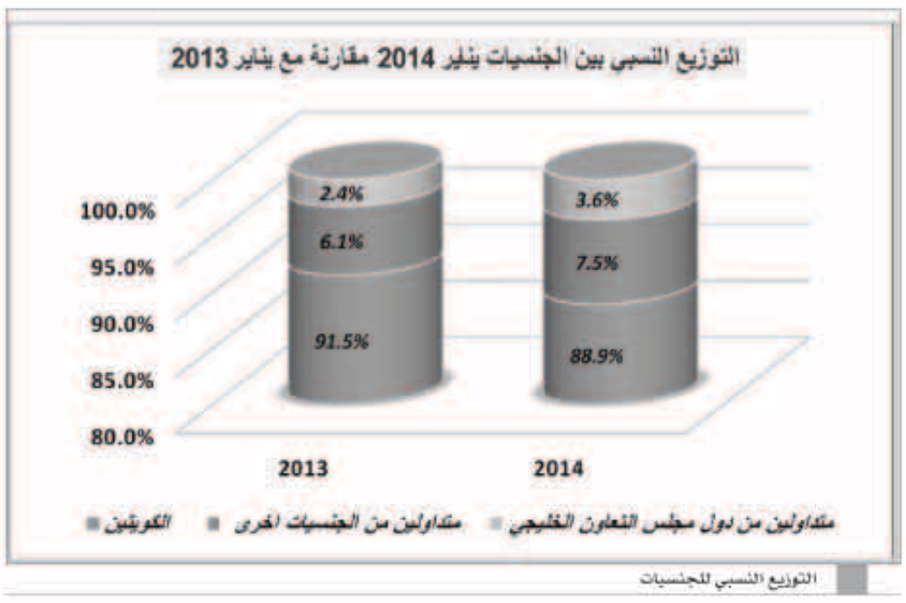

التوزيع النسبي للجنسيات

■ «صناديق الاستثمار» آخر المساهمين في سيولة السوق باستحواذها على 6.7 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة

بين الشال أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقا لجنسية المتداولين»، عن شهر يناير 2014، والمنشور على الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، إذ استحوذوا على 57.8 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «نحو 59 في المئة لشهر يناير من عام 2013 و59.9 في المئة لمعدل عام 2013»، و55.4 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «نحو 56.8 في المئة للفترة نفسها من عام 2013 و57.1 في المئة لمعدل عام 2013». وباع المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 418.957 مليون دينار كويتي، كما اشتروا أسهما بقيمة 401.660 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم، بيعاً، نحو 17.297 مليون دينار كويتي. والانخفاض في مساهمة الأفراد حتى وإن كان طفيفاً، يعني ارتفاع في مساهمة المؤسسات والمحافظ والصناديق، ويستحق المتابعة لرؤية ما إذا كان سوف يتعزز، أم إنه تغير وقتي.

وتابع التقرير استحوذ قطاع المؤسسات والشركات على 21.7 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «نحو 20.7 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، و16.5 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «نحو 19 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 157.387 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهما بقيمة 119.931 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، بيعاً، نحو 37.456 مليون دينار كويتي.

وأشار ثالث المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء «المحافظ»، فقد استحوذ على 18.9 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «نحو 16.7 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، و16.4 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «نحو 14.2 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 137.311 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهما بقيمة 119.152 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر بيعاً، نحو 18.158 مليون دينار كويتي.

وبين آخر المساهمين في السيولة قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 6.7 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «نحو 5.2 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، و6.5 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «نحو 8.3 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 48.757 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهما بقيمة 46.756 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، بيعاً، نحو 2.001 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص سوق الكويت للأوراق المالية استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهما بقيمة 656.967 مليون دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 90.6 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «نحو 91.9 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، في حين اشتروا أسهما بقيمة 632.281 ملايين دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 87.2 في المئة ، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «نحو 91 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، ليبلغ صافي تداولاتهم، الوحيدون بيعاً، نحو 24.685 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، نحو 8.5 في المئة ، «نحو 6.7 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، أي ما قيمته 61.382 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة، نحو 47.772 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 6.6 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «نحو 5.6 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، ليبلغ صافي تداولاتهم، الأكثر شراءً، نحو 13.610 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، نحو 4.3 في المئة ، «نحو 2.3 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، أي ما قيمته 31.293 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المباعة، نحو 2.8 في المئة ، «نحو 2.5 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، أي ما قيمته 20.217 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم، شراءً، نحو 11.075 مليون دينار كويتي.

وتغير قليلاً التوزيع النسبي بين الجنسيات نحو خفض المساهمة المحلية، «نحو 88.9 في المئة للكويتيين و7.5 في المئة للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.6 في المئة للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي»، «مقارنة بنحو 91.5 في المئة للكويتيين ونحو 6.1 في المئة للمتداولين من الجنسيات الأخرى و2.4 في المئة للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي لشهر يناير من عام 2013»، أي إن بورصة الكويت وإن ظلت بورصة محلية، ولكن بارتفاع إقبال من جانب مستثمرين، من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، وارتفاع إقبال نظرائهم، من داخل دول المجلس.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 5.3 في المئة ، ما بين ديسمبر 2013 ويناير 2014، «مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 2.3 في المئة ما بين ديسمبر 2012 ويناير 2013»، ومعها بلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية يناير 2014، نحو 140.858 حساب، أي ما نسبته 43.6 في المئة من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 133.795 حساب في نهاية ديسمبر 2013، أي ما نسبته 42.1 في المئة من إجمالي الحسابات للشهر نفسه.